

الأهداف التعليمية: تمكين الطالب من التعرف على بداية التفكير السياسي الحديث والمعاصر وأسباب البحث على نموذج الدولة العادلة، وأيضا التعرف على كيفية وأسباب ظهور الدولة القومية الحديثة

### المحاضرة الأولى: مدخل تاريخي لظهور الفكر السياسي الحديث والمعاصر

المقدمة: لم تعرف أوروبا في عصورها الوسطى نظرية حكم واحدة في الدولة، وإنما تنوّعت نظريّاتها بحسب المعطيات التي عاشت بها، ولم تسر نظريّاتها السياسيّة في الدولة في خطّ واحد، وإنما تقلّبت حسب الظروف والمعطيات الاقتصادية والسياسيّة والعنصر السكاني المتدفّق عليها، والأخطار المحدقة بها، فنظريّة الدولة المركزيّة في الحكم؛ وهي موروث مشترك من الإمبراطوريّة الرومانيّة القديمة، ومن القبائل البربريّة الجرمانيّة، سرعان ما فشلت أمام التبدّلات الاقتصادية العميقة التي أصابت أوروبا في مطلع عصورها الوسطى؛ من حيث سيادة النظام الإقطاعي، وما تبعه من توزيع أراضي المملكة على شكل مقاطعات، ووضع كلّ مقاطعة تحت سلطة بارون هيمن فيما بعد على كامل صلاحيات الملك ولن يدع منها شيئا سوى السيادة الاسميّة.

لكن منذ مطلع القرن التاسع الميلادي وتتويج " شارلمان " إمبراطورا على الإمبراطورية الغربية الأوروبية في سنة 800م من طرف البابا في كنيسة القديس بطرس في روما، تبدّل المشهد السياسي تبدّلا عميقا في أوروبا؛ إذ ظهرت نظرية جديدة في الدولة قائمة على شعار "دولة واحدة، وكنيسة واحدة" أي مركزية الدولة سياسيا وروحيا، فالدولة الإمبراطورية هي صاحبة السيادة السياسيّة على العالم المسيحي كاملا، والكنيسة هي صاحبة السيادة الروحيّة على هذا العالم. لكنّ هذا الشعار الذي أثمر عن تحالف "شارلمان" مع البابا، تسبّب في معضلة أكبر في أوروبا؛ فمنذ أن سقطت الإمبراطورية الرومانيّة القديمة بيد البرابرة الجرمان مع نهاية القرن الخامس الميلادي، أصبحت الإمبراطورية البيزنطيّة هي صاحبة الحقّ الشرعي الوحيد في حكم العالم المسيحي من الناحية السياسيّة، فالبيزنطيّون كانوا يسمّون أنفسهم الرومان (أي دولة الروم كما تعرف في فترة الإمبراطورية الإسلامية)، بينما كان البابا في روما في كنيسة القديس بطرس تحديداً، لا يمثّل السلطة الروحيّة العليا في العالم المسيحي بحكم اختلاف المذاهب المسيحيّة. وبالتالي، دفعت تطوّرات الأحداث أباطرة بيزنطة

ليرفضوا سلطة البابا الروحية، ولا سيّما أنّهم من قبل قد أخضعوا سلطة الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية لسلطانهم. ولكن الظروف السيئة التي كانت تمرّ بها بيزنطة، جعلتها تنكفي على شرقي أوروبا، ليبدأ الغرب الأوروبي يعيش أحداث جديدة مختلفة، نتجت عن تناقض نظريتين في سيادة الدولة، أولهما النظرية الثيوقراطية (النظرية الدينية) التي دعمت حق البابا في سلطة زمنية إلى جانب سلطته الروحية، ونظرية الدولة العلمانية التي طالب أنصارها بفصل السياسة عن الدين، والدولة عن الكنيسة، لا بل إخضاع الكنيسة للدولة بمنح الملك حق تعيين القساوسة في كنائسهم. ولما كانت الأمور في بادئ الأمر تسير لصالح الملوك، تمرّد بعض الباباوات على الملوك ولم يكتفوا بسلطاتهم الدينية بل سعوا إلى سلطات سياسية فاقت سلطات الملوك والأباطرة، بعد أن أتى ملوك أوروبا إلى البابا يلتمسون الشرعية منه. لذلك ستتجلى نظرية الدولة في العصور الوسطى بمفهومها الديني الثيوقراطي، حيث اختلط فيها الدين بالسياسة والسياسة بالدين، لأن الباباوات سعوا لاستحواد الأمرين معاً، وبالتالي لم يكن تاريخ المسيحية تاريخ هجران أو انفصال عن السياسي كما يروّج له، وستعكس هذه العلاقة بين البابا والملك على مختلف تفاصيل الدولة ومؤسساتها وعلاقاتها السياسية والتنظيم العقائدي للجيش وعلاقات الراعي بالرعية كذلك؛ وهكذا يتّضح مفهوم أو نظرية الدولة في العصور الوسطى.

**1- مفهوم دولة الاستبداد الأبوي في أوروبا العصور الوسطى:** اعتمدت الدول التي نشأت في أوروبا في مطلع العصور الوسطى النظام الملكي الناحية السياسية، وهو النظام الذي لم يختلف في جوهره عن مبدأ القبيلة ونظامها الجماعي. والراجح أنّ الملك كان ممثلاً للمجتمع الذي يحكمه لا سيّداً عليه، كما أنّ السلطة الملكية في مراحلها الأولى كانت غير محدّدة الاختصاصات، ظلّ الملك قاضياً وقائداً وحاكماً ورئيساً دينياً. ويمكن القول إنّ الملك كان ربّ أسرة وسيّد دولة في آن واحد. (1) وفي أعقاب سقوط روما أو حتّى قبل سقوطها بقرن أو قرنين، انتشرت عشرات الممالك البربرية الجرمانية في الغرب الأوروبي، والتي أسست على يد العناصر السكانية الجرمانية التي تسرّبت إلى المجتمع الأوروبي على شكل هجرات أو غزوات، وهي ما يُعرف في تاريخ أوروبا في العصور الوسطى باسم الغزوات الجرمانية. (2) والكثير من الشعوب الجرمانية كانت ما تزال وثنية، فسعت البابوية إلى تنصيرها، بينما كان بعضها الآخر يعتنق الديانة المسيحية على المذهب الأريوسي (الذي ينكر ألوهية المسيح) وبالتالي، كان يقوم مفهوم الدولة أو النظام السياسي في مطلع العصور الوسطى على مبدأ الاستبداد الأبوي، فالقبائل الجرمانية قد جلبت معها كثيراً من مفاهيم التنظيم القبلي؛ بما فيها

Aucune source spécifiée dans le document actif.

Aucune source spécifiée dans le document actif.

<sup>1</sup> Aucune source spécifiée dans le document actif. - محمود عمران، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998م، ص35.

<sup>2</sup> - إينهارد، سيرة شارلمان، ترجمة: عادل زيتون، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، 1989م، ص15.

مبدأ تقديس رابطة الدم، والبعد عن الديمقراطية، ليس بسبب مبدأ احترام سلطة رئيس القبيلة احتراماً مطلقاً فحسب، بل لأنَّ الفرد ذا العصبية القبلية الأقوى يسود دائماً ويتغلب على ضعاف العصبية. كما أنَّ السلطة جميعها تتركز في يد رئيس القبيلة، فله حق التصرف في قطعانها وثروتها وعصرها السكاني وفق ما يرتئيه مصلحة لها،<sup>(1)</sup> وإن كنا نستطيع أن نلاحظ مع تقدّم الوقت في العصور الوسطى جنوحاً تدريجياً نحو تحديد السلطات الملكية واختصاصاتها، فضلاً عن محاولات متعاقبة لتقييدها، ولما كان المجال متسعاً لتأثير الصفات الفردية، أسهمت المؤهلات الفردية الملكية الشخصية في العصور الوسطى بنصيب أكبر منه في العصور اللاحقة<sup>(2)</sup>

2- نظرية الدولة في إطار النظام الملكي في أوروبا العصور الوسطى: كانت المملكة الفرنجية<sup>(3)</sup> أول دولة في الغرب الأوروبي سعت إلى تقديم تصور واضح عن مفهوم الدولة حتى وقتها، فبعد سقوط روما بخمس سنوات فقط (سنة 481م)، تولى "كلوفس" الملك في فرنسا. ومنذ ذلك الوقت، أخذت السلطات الملكية في النمو والازدياد، وأصبح النظام الحاكم في الدولة هو "النظام الملكي"<sup>[8]4</sup>. وعلى العموم فإنَّ أهم ما يميّز النظام الملكي في أوروبا العصور الوسطى خلال هذه الحقبة بالذات، أنَّه كان نظاماً تعاقدياً، والملك طرف في هذا العقد، لأنَّه كان يتعهّد خلال المراسيم التي تنظّم عند المناداة به ملكاً وحمله للتاج، بأن يلتزم أمام الله وأمام الكنيسة وأمام الشعب، وهذا التعهّد يكون قد هيأ الطريق لتبلور نظام رقابة السلطة الملكية من قبل الشعب أو من قبل هيئات تمثّله، والشعب المعني بالالتزام الملكي لم يكن المقصود به عامّة الناس، بل الطبقة الأرستقراطية هي وحدها التي كانت معنيّة بهذا الالتزام، وكان الملك أن يتعهّد بمقتضى هذا العقد بإقامة العدالة كوظيفة له، ويتعهّد بإقرار النظام وإشاعة الأمن في ربوع المملكة.<sup>(5)</sup> لكن ما إن يتسلّم الملك السلطة حتى يعدو يمثّل أعلى سلطة سياسية وعسكرية وقضائية في جهاز الدولة، فتصبح له كل الحرية في التصرف بأموال الدولة، ودخل الخزينة، ويمنح الأراضي والأموال لمن يشاء من المقرّبين، وكان صاحب السلطة المطلقة في منح الأفراد والجماعات من الحماية الخاصّة، ما جعل لهم مكانة ممتازة<sup>(6)</sup>. لذلك أضحى الملك حائزاً على كلّ المؤهلات التي كانت للإمبراطور الروماني في العصور الوثنية، وتملّك أراضي شاسعة تصرف فيها كيفما شاء، بالإضافة

1 - سعيد عاشور، أوروبا في العصور الوسطى (النظم والحضارة) (ج2)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1959م، ص43.

2 - محمود عمران، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، ص36.

3 - الفرنجة هم قبائل بربرية جرمانية، وتعني كلمة "فرنجة" باللغة اللاتينية "الحر"، وقد أطلقها الرومان على الأقوام التي كانت تستقل عن روما وتتحرر عن السلطة الرومانية، وفيما بعد اشتق اسم "فرنسا" من كلمة "فرنجة"، التي كانت تسمّى "غالية" (أو الغال)، نسبة إلى سكانها الكلت الذين أطلق عليهم الرومان اسم الغال. (نعيم فرح، تاريخ أوروبا السياسي في العصور الوسطى، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ط6، 2005م، ص35).

4 - محمود عمران، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، ص36.

5 - جاك لو كوف، هل ولدت أوروبا في العصر الوسيط؟، تعريب وتقديم: محمّد حناوي، يوسف نكادي، مطبعة مفكر زنقة السنغال، الرباط - المغرب، ط1، 2015م، ص81.

6 - نعيم فرح، تاريخ أوروبا السياسي في العصور الوسطى، ص49.

إلى ما جرت عليه العادة بفرضه على الأقاليم الرومانيّة من ضريبة الرؤوس، ورسوم النقل، ومقرّرات التجارة، وأرباح العملة. وغدا الملك أيضًا الملاذ الرسمي، ولم يعد بينه وبين الملك الروماني القديم فرق كبير. (1) كما اختار الملك لنفسه مجموعة من كبار الملاكين الأغنياء وعدداً من النبلاء، يكوّنون حاشيته وليدخلوا في خدمته، وكانوا يسمّون "بالخاصّة الملكيّة"، فكان يعيّن منهم مستشاريه ومعاونيه وحكّام الوحدات الإداريّة (الكونت)، وقادة الحملات العسكريّة (الدوق) والأساقفة وغيرهم. (2) وقد أضافت المسيحيّة للملوك منذ مطلع العصور الوسطى خاصيّة "الجلالة" التي انبثق عنها حقّ الملك وحده دون غيره، في إصدار العفو على الجناة. كما أتاحت خاصيّة "الجلالة" للملك الحقّ في ألاّ يقدر أحد في شخصه. (3) وقد امتازت الدولة الملكيّة عن الملكيّة ذات النظام الأبوي الاستبدادي، والتي سادت في مطلع العصور الوسطى بعاملين خطيرين هما:

1- أن ملوك هذه الدولة استولوا على أقاليم يدين أهلها بالمسيحيّة، ويصطبغون بالصبغة الرومانيّة، كما كان لهذه الأقاليم نُظم رومانيّة خاصّة بكلّ إقليم على حدة، وهي أقاليم تقبّلت اعتناق المسيحيّة، وعلى رأسها أبناء البيت الملكي.

2- اكتسبت الملكيّة في العصور الوسطى وخلال هذه الحقبة تحديداً مرحلة دولة الفرنجة (481م-752م)، طابعاً مقدّساً جديداً، إذ ارتبطت علاقة الملك بالرعيّة بما جرى من يمين الولاء واستدعاء الملك المجالس الكنسيّة للانعقاد. ثمّ إنّ الملك اختصّ بالتصديق على انتخاب الأساقفة، وتولّى أحياناً تعيينهم في أسقفيّاتهم بحجّة حقّ الإشراف عليهم. ومن هنا يتّضح أنّ سلطات الملك الفرنجي خلال هذه الحقبة لم تكن ذات حدود مرسمة. (4) ومن ثمّ اتخذ الملوك الفرنجة لأنفسهم عدداً من الموظّفين في القصر لمساعدتهم على إدارة أمور الدولة، أهمّهم الخازن، ثمّ الكاتب في المرتبة الثانية، ورئيس خدم القصر، كونت القصر، كونت الإصطبلات، ويكون هؤلاء جميعاً ما يعرف بالقصر الملكي أو البلاط. ويرأس البلاط حاجب القصر، وهو وكيل أعمال الملك، ويشرف على تأمين جميع احتياجات القصر الملكي، وقد ارتفعت مكانة حاجب القصر حتّى صار القائد العام للجيش، وعندما تضعف السلطة الملكيّة، يصبح حاجب القصر هو الحاكم الفعلي في المملكة، وتصبح وظيفته وراثيّة، (5) إلى حدّ وصل فيه أنّ حجاب القصر صاروا يتصرّفون في تولية الملوك وعزلهم كيفما أرادوا، حتّى تضاءلت سلطات الملوك وصارت في حكم المعدومة. (6)

1 - محمود عمران، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، م.س، ص37.

2 - نعيم فرح، تاريخ أوروبا السياسي في العصور الوسطى، ص49.

3 - جاك لو كوف، هل ولدت أوروبا في العصر الوسطى؟، ص80.

4 - محمود عمران، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، ص37.

5 - نعيم فرح، تاريخ أوروبا السياسي في العصور الوسطى، ص49، ص50.

6 - محمود عمران، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، ص37.

ومن ثم أصبحت الملكية وظيفية وراثية مع شيوع مبدأ التقسيم، إذ كان الفرنجة (في عهد الأسرة الميروفنجية) أكثر تمسكًا بغيرهم من جرمان غرب أوروبا، بعادة تقسيم المملكة - كما لو كانت مزرعة تخصّ الأسرة الحاكمة- بالتساوي بين أبناء الملك المتوفى... (1). أمّا في بلدان أوروبا الأخرى فرغم سيادة مبدأ الوراثة، مع عدم الالتزام بانتقال الحكم من الأب إلى الابن، حدث أحيانًا أن انتقل الملك إلى الأخ أو العم... (2).

أمّا من الناحية الإدارية فقد قسّمت مملكة الفرنجة (في عهد الأسرة الميروفنجية) إلى وحدات إدارية تضمّ كلّ منها عدّة مدن، وتتبع كلّ مدينة عدّة قرى، ويعيّن الملك على رأس كلّ وحدة إدارية حاكمًا يلقّب "بالكونت"، مهمّته الإشراف على تحصيل الضرائب، وتجميع الأحرار للالتحاق بالجيش، وتنفيذ قرارات المحاكم. وفي المدن تشكّلت مجالس تسمّى "مالوس" Mallus بمعنى المجالس الشعبية، التي كانت تضمّ جميع أحرار المدينة. ويرأس كلّ مجلس شخص ينتخب انتخابًا يسمّى "توغين" (3).

لقد عانى هذا النظام السياسي الحاكم في المملكة الفرنجية من جميع أمراض الأنظمة التي دبّ الضعف والفساد فيها، وقد تحالف ملوك الفرنجة مع الكنيسة الكاثوليكية، فدعمتهم الكنيسة بسلطانها، وحاولت بتعاليمها الدينية إقناع الجماهير الشعبية الكادحة بوجود تحمّل الفقر والصبر على التفاوت الاجتماعي والفساد الذي نخر جسد الدولة. كما نالت الكنيسة حماية ورعاية ملوك الفرنجة، فأغدقوا عليها الأطنان والأموال الوفيرة (4). وقد ظلّت الأمور على ذلك الحال حتّى سنة 752م حين جرى عزل شيلدريك Childreic آخر ملوك الفرنجة (من أسرة الميروفنجيين)، وانتقال لقب الملك إلى حاجب القصر، الذي كان من الأسرة الكارولنجية، وصار الحاجب بيبان Pepin القصير (768-715م) ابن الحاجب شارل مارتل Charles Martel؛ هو صاحب السلطة الملكية الفعلية. ومع هذا لم يتمّ ذلك الإجراء إلا بعد مشورة البابا زكريّا (741-752) Zacharias بابا روما. (5)

**3- نظرية الدولة في ضوء التحالف ما بين الكنيسة والملكية في أوروبا العصور الوسطى:** منذ أن قبلت الكنيسة الكاثوليكية التحالف مع ملوك الفرنجة، بدأت الكنيسة تلج عالم السياسة وتبحث لنفسها عن السلطة الزمنية. إنّ ذلك التحوّل الذي أصاب هوية الكنيسة ودورها وبحثها عن السلطة الزمنية، تسبّب في سلسلة من التناقضات بين البابوية في روما والإمبراطورية البيزنطية، التي لم ترض بحياض السلطة الروحية عن نظيرتها السياسية، وعدّت بابا روما بمثابة بطريرك خاضع لسلطة الإمبراطور البيزنطي. بينما أمست السلطة الزمنية

1 - هنري كارلس ديفز، أوروبا في العصور الوسطى، ترجمة: عبد المجيد محمود، دار المعارف، الإسكندرية 1958م، ص44.

2 - محمود عمران، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، م.س، ص37.

3 - نعيم فرح، تاريخ أوروبا السياسي في العصور الوسطى، م.س، ص48.

4 - نعيم فرح، تاريخ أوروبا السياسي في العصور الوسطى، م.س، ص50.

5 - محمود عمران، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، م.س، ص37.

في نظر البابا سلطة تاريخية لا غنى عنها لمنصبه. وبالتالي، كان لا بد من اتخاذ خطوات فعّالة لدعم استقلالية البابوية عن أباطرة الشرق البيزنطيين، واتقاء آثار التوسّع اللومباردي الساعي إلى توحيد إيطاليا كاملة، إيطاليا التي كانت في نظر الكنيسة الحاضر لما يُعرف بـ«ميراث القديس بطرس»، لذلك وجدت البابوية ألا مناص لها من تحالف سياسي في الغرب المسيحي مع بيان ملك الفرنجة[24].

قام البابا ستيفن الثاني بزيارة مثمرة للبلاط الفرنجي، ليستحثّ الملك ببيان على تأكيد دور البابوية الديني في الغرب الأوروبي، ويحميه من الخطر الداهم المتمثل بالتوسّع اللومباردي[25]، فقام ببيان القصير بهزيمة اللومبارديين أعداء البابوية في سنة 756م، كما قدّم أيضاً هدية للبابا؛ وكانت عبارة عن منطقة زراعية تقع في وسط إيطاليا، لكي تصبح معروفة لحوالي ألف سنة باسم «الممتلكات البابوية». هذه الهدية وسّعت سلطات البابوية الزمنية، التي مارسها خلفاء ستيفن فترة طويلة في روما... ومهما يكن من أمر، كانت هذه الخطوة سبباً لنشأة دولة أو سلطة زمنية لهيئة روحية لأول مرة في أوروبا[26]. وقد تمثّلت سياسة «دولة بابوية» وأهدافها منذ نشأتها، بأنها تنبع من الرغبة في دفع المخاطر التي قد تتهدّد أركان ووظائف الهياكل الكنسية والدينية. واعتمدت «دولة بابوية» على مركز ثقل ديني يتمثّل في الهيئة السلطوية للكرسي الرسولي، تدعمه بيروقراطية لها مكاتب وأعاون أخذت في التوسّع والتخصّص، مدعومةً بالقانون الكنسي: فالقانون الكنسي والكرسي الرسولي؛ الأوّل ذو طابع نظري، والثاني ذو مهام عملية، هما الأداتان اللتان تُمارَس بوساطتهما البابوية صلاحيّاتها في تسيير شؤون أتباعها وفي الحكم[27]. لوحة جصية من القرن 13م تصوّر الإمبراطور قسطنطين الكبير وأسقف روما سيلفستر والهبّة المزعومة.

رابعاً: مفهوم دولة الاستبداد الإقطاعي في أوروبا العصور الوسطى

عندما سقطت روما في أيدي القبائل الجرمانية الشمالية، ودخلها القائد الجرمني منتصراً، اتّسعت الإمبراطورية بإضافة الأقاليم الشمالية والشمالية الشرقية[28]. وقد بات من شبه المؤكّد أمام الناس في أوروبا نحو سنة 500م أنّ المستقبل سيكون مع إمبراطورية القوط في روما في حكم أوروبا كاملة، فقد أراد إمبراطورهم ثيودوريك، الذي تربّع على عرش روما، إحياء الدولة والنظام السياسي المركزي الروماني القديم تحت صولجانه[29]. لكنّ هذه الرغبة وتلك الأمنيات، بقيت أحلاماً غير قابلة للتطبيق، إذ حدثت تطوّرات عميقة في أسلوب إدارة الدولة؛ فالإمبراطور الجديد بدلاً من السير على خطا نظام الحكم الروماني السابق؛ أي الاستمرار على أسلوب المركزية الشديدة، سلك مسلكاً مغايراً يقوم على مبدأ اللامركزية الواسعة، بعد أن وجد أنّ رغبته غير قابلة للتطبيق، فقسّم الإمبراطورية إلى أجزاء وأقاليم كبيرة جداً؛ أقطعها لكبار القادة وبعض رجال الدين وترك لهم صلاحيات واسعة لإدارة هذه الأقاليم، بما في ذلك الاحتفاظ بقوّاتهم العسكرية، وكأنّه أقطعهم هذه

الأقاليم بحيث يكون الولاء للإمبراطور باعتباره المالك لجميع أراضي الإمبراطورية، لكن الأمر انتهى باستقلال هذه الأقاليم عن الإمبراطورية من الناحية الفعلية، وأصبحوا ملوكًا في إقطاعاتهم[30].

وأمام تعرّض أوروبا للخطر من ثلاث جهات؛ المسلمون من الجنوب، والمجر من الشرق، والشماليون من جهة الشمال، حاول شارل مارتل (688-741م) الذي وقع على عاتقه مواجهة هذه الأخطار؛ أن يتوسّع في نظام الخيالة؛ ليجعل جيشه قوة فعّالة في ميدان الحرب، فلجأ شارل مارتل إلى حلّ يتفق وتقاليد ذلك العصر، فسجّل أسماء المحاربين وجعلهم يقسمون له يمين الولاء، ثم أعطى كلّاً منهم إقطاعًا يكفي لسدّ مطالب معيشته، على أن يبقى هذا الإقطاع بيده ما دام يقوم بالخدمة العسكرية، وهكذا ظهرت الأسس الإقطاعية العسكرية لجيشه[31].

لقد أخذ الناس الذين شعروا في أوروبا بالخطر بينون بيوتهم قرب قصر البارون المنيع أو الدير الحصين، ولم يتردّدوا في تقديم ولائهم وخدماتهم إلى سيّد يبسط عليهم حمايته القانونية، أو دوق يستطيع قيادتهم والحفاظ على أرواحهم[32]. وفضلاً عن الواجبات والخدمات التي التزم بها الفلاحون تجاه السيّد الإقطاعي، ترتّب عليهم أيضاً واجبات سياسية كانت بمثابة الحقّ المكتسب للسيّد الإقطاعي[33]؛ ذلك أنّه نتيجة تدهور سلطة الدولة المركزية، أصبح كلّ صاحب إقطاعية يعمل على تقوية نفسه أمام أصحاب الإقطاعيات الأخرى، ولاحقاً أمام سلطة الإمبراطور. وقد ارتكبت أكثر الإقطاعيات الخطأ نفسه الذي ارتكبه الإمبراطور، فقسمت إقطاعاتها إلى أقاليم فرعية عينت عليها أمراء... وأصبح المشهد العام لما كان يدعى الإمبراطورية الرومانية القديمة منقسماً إلى قسمين: القسم الشرقي، وهو المسمّى بالإمبراطورية البيزنطية، وقد بقي متماسكاً كوحدة سياسية واحدة؛ والقسم الغربي تمزّق إلى عدد كبير جدّاً من الكيانات شبة المستقلة عسكرياً وسياسياً. وقد كان المزاج الثقافي الديني العام يدفع إلى التفوق والانكفاء على الذات في ظلّ نظام اقتصادي إقطاعي مقبوت[34].

وكلّما كان الملك يتعرّض لأخطار أكبر، كان يختار بعضاً من ذوي النفوذ والبأس لينعم عليهم بحقوق وامتيازات في منطقة معينة مقابل شروط خاصّة، وهكذا كانت عملية سيادة النظام الإقطاعي تعني تنازل الدولة عن جزء كبير من سلطتها المركزية، وعن كمّ هائل من حقوقها السيادية وواجباتها المالية والأمنية بسبب ضعفها وعجزها عن مواجهة الأخطار الخارجية المحدقة بها[35]، حدّاً وصل إلى أنّ الملك في ذروة سيادة النظام الإقطاعي فقد ما له من قوّة للتدخّل في الإقطاعات الواقعة في مملكته، أو لنقل تحت سيادته من الناحية النظرية؛ ففي الجرائم الكبرى كان على الأمراء الإقطاعيين تسليم المتّهمين للملك، أمّا فيما عدا ذلك، فإنّ محاكم خاصّة نشأت في كلّ مقاطعة إقطاعية، وكانت تتبع لها أقسام شرطة. كما امتلك الأمراء الإقطاعيون دوراً في ضرب النفوذ، إذ كانت تسكّ العملة باسمهم. وقد تجلّى مظهر تنازل الدولة عن حقوقها السيادية، في عجز الملك عن إيقاف الحروب التي كانت تنشب بين هؤلاء الأمراء الإقطاعيين، أو التدخّل في المعاهدات التي عقدها فيما بينهم من

تلقاء أنفسهم، وازداد عجز الملك حتّى إنّه لم يعد بوسعه أن يُحصّل ضرائب الدولة من الإقطاعيّات الواقعة ضمن حدود مملكته[36].

لقد كان الإقطاع يقف حائلاً دون ظهور عامل الانتماء إلى الوطن أو الأمّة، فلم يكن أفراد ذلك النظام يدينون بالولاء لشيء إلاّ للسيد الإقطاعي، والذي بدوره كان يتبع للملك؛ أي إنّ الناس كانوا يدينون بالولاء للرجل الذي يعيشون في كنفه وحماه؛ وهو السيد الإقطاعي[37].